

على الغلاف

«غزوة» جورج عطية

محاولة السيطرة على إدارة المناقصات

يستमित رئيس التفتيش المركزي جورج عطية في محاولة التوسع في فرض «سلطته» على إدارة المناقصات. الهدف لا ينحصر في «ترويض» المدير العام لإدارة المناقصات جان العلية الذي رفض تحرير مخالفات صفقة بواخر الكهرباء، بل يكمن أيضاً في وضع اليد على هذه الإدارة التي تعدّ العمبر الوحيد المتفَقَّ عليه لكله التلزيِمات المقبلة

محمد وهبة

ليس أمراً عابراً أن يحاول رئيس التفتيش المركزي جورج عطية، فرض سيطرته على إدارة المناقصات من خلال الادعاء بأنه «الرئيس التسلسلي». خطوة هذه الفكرة أنها تكسر استقلالية هذه الإدارة التي تُنفِّذ التلزيِمات العامة، وأنها تأتي بعد اتفاق سياسي على أن تُمرَّ كل التلزيِمات العامة عبرها، وبعد صفقة معامل توليد الطاقة العائمة التي رفض المدير

إدارة المناقصات تنبم إدارياً، لا وظيفياً، لرئاسة التفتيش المركزي

العام لإدارة المناقصات جان العلية تمريرها. السيطرة على هذه الإدارة من قبل أي طرف سياسي هو بمثابة منح حق احتكاري لفريق في السلطة على المشتريات العامة للدولة.

تحذير الرئيس للمرؤوسا

لم تنته فصول الأزمة بين المدير العام للمناقصات جان العلية ورئيس التفتيش المركزي جورج عطية، بل تطوّرت إلى حرب صلاحيات يسعى من خلالها عطية إلى إعلان سيطرته على عمل إدارة المناقصات. فقد تلقى العلية أمس، تحذيراً خفياً من عطية بصفته «رئيساً تسلسلياً»، يتهمه فيه بالإدلاء بتصريحات صحافية ومقابلات إعلامية من دون الحصول على إذن من الرئيس التسلسلي خلافاً لأحكام الفقرة 2 من المادة 5 من المرسوم الاشتراعي 59/112 (نظام الموظفين)، ويلمح عطية إلى أن العلية يبوح بمعلومات رسمية،

تعطيل هيئة التفتيش المركزي

قالت مصادر مطلعة إن هيئة التفتيش المركزي لا تزال معطّلة رغم أن تعيين القاضي جورج عطية رئيساً للتفتيش جاء لإنهاء أزمة التعطيل التي كان سببها خلافات بين رئيس الهيئة السابق جورج عواد والمفتش المالي السابق صلاح الدنف. فمُنذ تعيينه في آذار 2017، لم تعدد هيئة التفتيش سوى بضعة جلسات تكاد تكون بروتوكولية (واحدة بينها كان موضوعها حلف اليمين). وباستثناء الدعوة الموجّهة للهيئة إلى الانعقاد اليوم، فإن الهيئة لم تصدر قرارات تتعلق بالملفات المالية والإدارية النائمة في أدرجها. تعطيل الهيئة بحسب بيان صدر عن المفتش المالي السابق صلاح الدنف في أيلول الماضي، مصدره رئيس الهيئة الحالي جورج عطية. يقول الدنف إنه «عندما يقوم الرئيس الحالي بتعطيل اجتماعات الهيئة ويصادر صلاحياتها، يكون مخالفاً لأحكام القانون، وهو المُؤتمن عليه وقد أقسم على تطبيقها، كما يكون مغتصباً للسلطة ومنتحلاً للصفة. ما يحاسبه عليهما القانون الجزائي اللبناني. عليه، فإن القانون لا يزال منتهكاً، وعلى نطاق واسع، والفساد لا يزال محمياً على نطاق أوسع».

من خلال تذكيره بأنه بخالف الفقرة 8 من المادة 15 من المرسوم نفسه لجهة «البحو بالمعلومات الرسمية التي تطلعون عليها أثناء قيامكم بالوظيفة من دون ترخيص خطي من الإدارة»، ثم يضيف عطية: «لقد قمتم بمراسلة مراجع رسمية، السيد وزير الإعلام، الوكالة الوطنية للإعلام، بصفتمكم الوظيفية في غير المواضيع التي أولاكم إياها القانون وفي مواضيع تتعلق بشخصكم كمواطن الأمر الذي يعتبر استغلالاً لمركزكم الوظيفي لأموـر شخصية ويحظره القانون على الموظف. ولما كنتم في عملكم هذا لا تستوحون المصلحة العامة والسهر على تطبيق القوانين والأنظمة النافذة من دون تجاوز أو مخالفة أو إهمال ويجعلكم منمردين على أوامر رئيسكم... ولما كان ما أقدمتهم عليه قد سُوءه ويشوّه سمعة التفتيش المركزي التي تنضوي إدارة المناقصات تحت سلطته

التسلسلية سنداَ لأحكام المادة الأولى من المرسوم رقم 59/2460 (تنظيم التفتيش المركزي)، جئتُا بكتابتنا هذا تحذركم بعدم تكرار ما تقومون به... تحت طائلة اتخاذ التدابير القانونية المناسبة بحقكم».

قمع التمرد

إذاً، العلية بخالف تعليمات رئيسه. عطية يحاول أن يتصوّف كمواطن الأمر الذي يعتبر استغلالاً المرؤوس متغافلاً عن النقاش الذي دار قبل فترة في جلسة للجنة الإدارة والعدل النيابية حين وافق أعضاء اللجنة على أن العلاقة بين إدارة المناقصات وهيئة التفتيش المركزي هي علاقة إدارية وليست رئيـسه. عطية يحاول أن يتصوّف عن ممارسة صلاحياته المخصوص عنها في قانون إنشاء إدارة المناقصات وفي قانون المحاسبة العمومية ونظام المناقصات. فالإعلان هو من صلاحية مدير المناقصات، أما دور التفتيش المركزي في علاقته مع إدارة المناقصات فقد حدثت بوضوح في إطار مناقشة اللجنة للتعديلات المتعلقة بقانون المناقصات العامة، لكن عطية أصرّ على التفاوض عن هذه القاعدة والتعامل مع العلية

المالي السابق صلاح الدنف، ولم

يكن في بال أحد أنه سيتفوّع لأمرين؛ إخضاع المفتشين العامين، والسيطرة على إدارة المناقصات. يومها شاءت الظروف أن تحتل إدارة المناقصات الأولوية بسبب صدور قرار عن مجلس الوزراء ينقل ملف «استدراج عروض مولدات كهرباء عائمة» إلى هذه الإدارة، بدلاً من فض العروض في وزارة الطاقة. وبصرف النظر عن الشبهات الكثيرة التي حامت حول صفقة مولدات الكهرباء العائمة، فإنه من الثابت، بحسب المطلعين، أن عطية لم يجلس على الحيداء أبداً. فهو كان يحاول استقاء كل المعلومات الممكنة حول تفاصيل فضّ العروض ودراسة الملف ومسار الصفقة بهدف إطلاع مرجعيته السياسية على مجرياتها. فوجئ عطية بالقرار الصادر عن العلية بعد دراسته الملف والذي يرفض فضّ العروض المالية بسبب بقاء عارض وحيد. في ذلك الوقت تبيّن للعلية أن دفتر الشروط ليس متوافقاً مع قانون المحاسبة العمومية وأنه قد أجريت تعديلات عليه بعد إطلاقه، أي جرى التلاعب فيه ما أدى إلى تأهيل أربع شركات، منها واحدة مؤهلة، وثلاث مؤهلة بشروط! وبحسب أحد الوزراء فإن عطية سمع كلاماً قاسياً من وزير بارتز اتهمه بضعف قدرته على «ضبط» العلية، طالباً منه أن يرفض سيطرته وإلا «فليستقل».

منذ ذلك الوقت اتخذت العلاقة بين عطية والcliffe مساراً مختلفاً وبدأت تتازم شيئاً فشيئاً بالتزامن مع عدم حسم ملف تلزيِم معامل الكهرباء. فقد طلب مجلس الوزراء أن تعاد المناقصة وفق شروط جديدة وأن تفتح مبحث استقبال العروض وأن تفضّ العروض... لكن في كل مرّة كانت النتيجة هي نفسها: بقاء عارض وحيد. وهذه النتيجة لم تكن مرضية للأطراف السياسية التي تحبّئ التلزيِم وتدافع عنه أي وزراء التيار الوطني الحرّ وتيار المستقبل، وهو ما انعكس مباشرة على أداء عطية في تلك الفترة استعملت كل طرق التخويف والتهديد بإقالة العلية، وبعض هذه الرسائل كانت تمرّ عبر عطية، إلى أن عرض أحد وزراء التيار في إحدى جلسات مجلس الوزراء، إيالة العلية واستبداله.

سيطرة بعد ترويض

وقف وزراء حركة أمل وحزب الله والقوات والمردة بوجه هذا الطرح ورفضوا إبقاء العلية في موقعه لتعود الأزمة إلى مربع عطية. كان

يجب ترويض وضطّ العلية بأي طريقة، فبدأ العمل على محاصرته إدارياً، تماماً كما حصل مع المدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة غسان بيضون. فمُنذ حزيران 2017 كان العلية يرقع كتباً إلى رئيس التفتيش يطلب منه تأمين مكان لجلسات المناقصات، وتأمين بعض الأمور الإدارية واللوجستية لبعض العمل. لكنّه لم يتلقَ أي جواب سلبى أو إيجابي. وفي هذا الوقت كانت إدارة المناقصات تُضجّ بالنقص الإداري واللوجستي ما يعيق مسار عملها ويؤخر انعقاد جلسات دراسة العروض وفض أسعارها. ورفض القاضي عطية تحديد موعد للعية إلا بعد مرور شهر على طلبه. العلية لم يكن يريد شيئاً لنفسه، بل كان يريد حلحلة بعض العقد الإدارية لتسيير المرفق العام.

بقيت الأمور على هذا المنوال لأشهر إلى أن بلغت نقطة الانفجار يوم المناقصات حكمت العلاقة بين عطية والcliffe منذ تعيين الأول في آذار 2017. فهو عيّن بأقترح من ألتبار الوطني الحرّ لينهي أزمة متفجرة في هيئة التفتيش بين رئيسها السابق جورج عواد والمفتش

العين على التلزيِمات

ما هو الهدف من السيطرة على إدارة المناقصات؟ الإجابة تكمن في أن كل مشتريات الدولة تمرّ من هناك، لا بل إن تجاوز هذه الإدارة لتحويل المناقصة إلى استدراج عروض أو عقد بالتراضي يتطلب قراراً في مجلس الوزراء تتخذه السلطة السياسية. وهذه الإدارة هي المسؤولة عن تطبيق قانون المحاسبة العمومية ونظام المناقصات الذي يتضمن تعيين لجان المناقصات والتدقيق في الملفات وفضّ العروض وسير الجلسات... محاولة السيطرة على إدارة المناقصات في ظل قرار سياسي يحصر كل التلزيِمات العامة فيها، هي عمل ينضوي ضمن منظومة الفساد ومحاولة للفوز بامتياز سياسي ضمن هذه المنظومة.

إلا ان عطية عادته، لم يوافق على منح إدارة المناقصة الغرفة المطلوبة في مبنى التفتيش المركزي، ما دفع العلية إلى إصدار قرار يقضي بتأجيل المناقصة.

وَشكّل تأجيل المناقصة «القشة» التي فجّرت حرب الصلاحيات بين العلية وعطية. ففي الإعلان الذي نشره العلية على الوكالة الوطنية للإعلام، قال بوضوح إن التأجيل ناتج عن «امتناع رئاسة التفتيش عن تجهيز إدارة المناقصات بغرفة إضافية لإجراء جلسات فضّ العروض والأصرار على حشرها في ثلاثة أرباع الطابق من المبنى الذي يشغله التفتيش المركزي والمؤلّف من أكثر من 10 طوابق، شهر حزيران 2017...». ولعبت الوكالة الوطنية دوراً سلبياً أيضاً، لأنها نشرت الإعلان ثمّ حدّفته بطلب من القاضي عطية وانكرت أن الحذف جاء بطلب منه. هذا الأمر دفع العلية إلى مراسلة وزير الإعلام طالباً منه إعادة نشر بيان صادر عن إدارة المناقصات بالاستناد إلى قانون حق الوصول إلى المعلومات، إلا أن الوزير لم يستجِب للطلب.

الcliffe ام إدارة المناقصات؟

هكذا انكشفت اللعبة بكل تفاصيلها، وبدأ أن محاولة السيطرة على العلية سياسياً فشلت، ما فرض الانتقال إلى محاولة السيطرة على

إدارة المناقصات عبر وُضع اليد عليها من قبل رئيس التفتيش المركزي. هذه السيطرة تخنّط رئيس التفتيش طلب منته تأمين مكان لجلسات المناقصات، وتأمين بعض الأمور الإدارية واللوجستية لبعض العمل. لكنّه لم يتلقَ أي جواب سلبى أو إيجابي. وفي هذا الوقت كانت إدارة المناقصات تُضجّ بالنقص الإداري واللوجستي ما يعيق مسار عملها ويؤخر انعقاد جلسات دراسة العروض وفض أسعارها. ورفض القاضي عطية تحديد موعد للعية إلا بعد مرور شهر على طلبه. العلية لم يكن يريد شيئاً لنفسه، بل كان يريد حلحلة بعض العقد الإدارية لتسيير المرفق العام.

بقيت الأمور على هذا المنوال لأشهر إلى أن بلغت نقطة الانفجار يوم المناقصات حكمت العلاقة بين عطية والcliffe منذ تعيين الأول في آذار 2017. فهو عيّن بأقترح من ألتبار الوطني الحرّ لينهي أزمة متفجرة في هيئة التفتيش بين رئيسها السابق جورج عواد والمفتش السابق صلاح الدنف، ولم يكن في بال أحد أنه سيتفوّع لأمرين؛ إخضاع المفتشين العامين، والسيطرة على إدارة المناقصات. يومها شاءت الظروف أن تحتل إدارة المناقصات الأولوية بسبب صدور قرار عن مجلس الوزراء ينقل ملف «استدراج عروض مولدات كهرباء عائمة» إلى هذه الإدارة، بدلاً من فض العروض في وزارة الطاقة. وبصرف النظر عن الشبهات الكثيرة التي حامت حول صفقة مولدات الكهرباء العائمة، فإنه من الثابت، بحسب المطلعين، أن عطية لم يجلس على الحيداء أبداً. فهو كان يحاول استقاء كل المعلومات الممكنة حول تفاصيل فضّ العروض ودراسة الملف ومسار الصفقة بهدف إطلاع مرجعيته السياسية على مجرياتها. فوجئ عطية بالقرار الصادر عن العلية بعد دراسته الملف والذي يرفض فضّ العروض المالية بسبب بقاء عارض وحيد. في ذلك الوقت تبيّن للعلية أن دفتر الشروط ليس متوافقاً مع قانون المحاسبة العمومية وأنه قد أجريت تعديلات عليه بعد إطلاقه، أي جرى التلاعب فيه ما أدى إلى تأهيل أربع شركات، منها واحدة مؤهلة، وثلاث مؤهلة بشروط! وبحسب أحد الوزراء فإن عطية سمع كلاماً قاسياً من وزير بارتز اتهمه بضعف قدرته على «ضبط» العلية، طالباً منه أن يرفض سيطرته وإلا «فليستقل».

منذ ذلك الوقت اتخذت العلاقة بين عطية والcliffe مساراً مختلفاً وبدأت تتازم شيئاً فشيئاً بالتزامن مع عدم حسم ملف تلزيِم معامل الكهرباء. فقد طلب مجلس الوزراء أن تعاد المناقصة وفق شروط جديدة وأن تفتح مبحث استقبال العروض وأن تفضّ العروض... لكن في كل مرّة كانت النتيجة هي نفسها: بقاء عارض وحيد. وهذه النتيجة لم تكن مرضية للأطراف السياسية التي تحبّئ التلزيِم وتدافع عنه أي وزراء التيار الوطني الحرّ وتيار المستقبل، وهو ما انعكس مباشرة على أداء عطية في تلك الفترة استعملت كل طرق التخويف والتهديد بإقالة العلية، وبعض هذه الرسائل كانت تمرّ عبر عطية، إلى أن عرض أحد وزراء التيار في إحدى جلسات مجلس الوزراء، إياالة العلية واستبداله.

تقرير

«تحرير» محطات الغاز

من «المناقصات»... مجدداً

مرة جديدة يتم تخطيط إدارة المناقصات. هذه المرة كانت دور مناقصة إنشاء محطات استقبال الغاز السائل. مناقصة بملابيت الدولارات، وتشكّل خياراً استراتيجياً للبنان لعشر سنوات مقبلة، لم يظهر مجلس الوزراء حرصاً على شفافيّتها. فوافق على إجرائها في وزارة الطاقة لمصلحة منشآت النفط

إيلي الفرزلي

في مقررات مجلس الوزراء بنثّ يتعلق بالموافقة على عرض وزارة الطاقة والمياه لدفتر شروط محطات استقبال الغاز السائل (LNG) وتحويله إلى غاز طبيعي في إدارة المناقصات. هذا كان رأي وزيرى الصحة غسان حاصباني والتربية مروان حمادة في الجلسة، لكنّ النتيجة كانت إصرار القرار ببلاسة، مع تسجيل اعتراض وزراء القوات اللبنانية الثلاثة وحمادة.

لا يحقّي الخبير بالإشارة إلى وجوب أن تجري المناقصة في إدارة المناقصات، بل يعتبر أنه قبل ذلك لا بد أن يتصدى مجلس النواب للمسألة، عملاً بالمادة 89 من الدستور، لأن المحطات التي ستنشأ هي ذات منفعة عامة (لا يجوز منح أي التّزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود)، وبالتالي يجب إصدار قانون في شأنها، خصوصاً أن مسالة مدة العقد المحددة بعشر سنوات، هي الأخرى مصدر اعتراض، لأنها تحصر المنافسة بعدد محدود من الشركات. علماً أن الوزارة كانت قد كلّفت الاستشاري Poten & Partners بإعداد دفتر إعلان نوابا أعلن عنه في كانون الأول 2017. وبالفعل أبدت مجموعة من الشركات رغبتها بالمشاركة في مناقصة إنشاء المحطات، إضافة إلى إنشاء خطوط الغاز اللازمة لإمداد معامل إنتاج الطاقة بالغاز الطبيعي. وقد تاهلت 13 شركة من هذه الشركات، بحسب وزارة الطاقة.

الأكيد أن المشروع يعتبر ملحا وضرورياً للبنان، فهو الوحيد القادر عمليا على تخفيض كلفة إنتاج الكهرباء في شكل كبير، في ظل ارتفاع العجز الناجم عن استهلاك المحرقات (القيول)، الذي يشكّل عبئا ماليا كبيرا على الاقتصاد، (نحو 15 في المئة من الناتج المحلي) وعلى الخزينة العامة (نحو مليار ونصف المليار دولار سنويا). كما أن لبنان سبق أن أخّبر، عندما كان يستورد الغاز الطبيعي من مصر، فوائد استبدال الديزل والقيول بالغاز الطبيعي، لكن ذلك كله لا يعنى تخطى الأطر الشفافة لإجراء المناقصات.

مؤسسة تجارية فعلاً، فلماذا إذأ تجري وزارة الطاقة المناقصة، ويساهم مستشارو الوزير بإعداد دفتر الشروط؟ في التعريف الموجود على موقع المنشآت على الإنترنت إشارة إلى أنها «جهاز حكومي يعمل وفق الأصول التجارية المرنة، ويتبع لوزارة الطاقة والمياه».

ماذا يعني ذلك؟ هي جهاز حكومي تابع لوزارة الطاقة، وبالتالي، لا استقلالية إدارية لها، إنما عملها يخضع للأصول التجارية المرنة. يوضح خبير في

